



المنتدى المغربي

للشباب والعدالة

الاجتماعية

### المنتدى المغربي للشباب والعدالة الاجتماعية يقترح خيارات وإجراءات تحدد معالم النموذج التنموي الجديد

أصبح النموذج التنموي الجديد أبرز الملفات الكبرى المطروحة في المغرب منذ سنوات، فإذا كان المغرب قد حقق تقدماً ملموساً، يشهد به العالم، إلا أن النموذج التنموي الوطني أصبح اليوم، غير قادر على الاستجابة للمطالب الملحة، والحاجيات المتزايدة للمواطنين، وغير قادر على الحد من الفوارق بين الفئات ومن التفاوتات المجالية، وعلى تحقيق العدالة الاجتماعية. السبب الذي دعا الملك محمد السادس إلى إعادة النظر في النموذج الحالي لجعله مُواكباً للتطورات التي تعرفها المملكة ومستجيباً لتطلعات المواطنين واعتبر ان المغرب بصد "مرحلة جديدة قوامها: المسؤولية والإقلاع الشامل للتنمية، التي يتعين كسبها؛ ولعل الغاية من تجديد النموذج التنموي حسب ما أكده العاهل المغربي الملك محمد السادس في خطابه بمناسبة الذكرى السادسة والستين لثورة الملك والشعب، هو تقدم المغرب، وتحسين ظروف عيش مواطنيه، والحد من الفوارق الاجتماعية والمجالية.

وقال الملك محمد السادس في خطابه: "لقد حرصنا على جعل المواطن المغربي في صلب عملية التنمية، والغاية الأساسية منها. واعتمدنا دائماً مقاربة تشاركية وإدماجية في معالجة القضايا الكبرى للبلاد، تتخرط فيها جميع القوى الحية للأمة".

وأضاف الملك: "كما ينبغي اقتراح الآليات الملائمة، للتفعيل والتنفيذ والتتبع، وكذا المقاربات الكفيلة بجعل المغاربة يمتلكون هذا النموذج، وينخرطون جماعياً في إنجازه".

انطلاقاً مما سبق يقترح المنتدى المغربي للشباب والعدالة الاجتماعية خيارات كبرى تحدد معالم النموذج التنموي الجديد، وتسمح بتحقيق الطموح الجماعي، بناء على مقاربة منهجية وتشاركية. وأكد المنتدى المغربي للشباب والعدالة الاجتماعية على ضرورة مواجهة مواطن الضعف المسجلة من خلال إجراء تحولات جديدة، تقوم على خيارات وإجراءات تحدد معالم النموذج التنموي الجديد واليكم المقترحات التالية:

✚ تجنيد كافة الفاعلين من أسرة ومدرسة وكل أجهزة الدولة لتحقيق التنمية بكافة أبعادها.

✚ جعل المدرسة ركيزة لضمان تكافؤ الفرص وقوة دفع للحركية الاجتماعية من خلال توفير تعليم جيد يساهم في الارتقاء الاجتماعي.

✚ الرقي بالتعليم وتطويره لأن الدول الرائدة اليوم عالمياً لما أرادت المضي في تجاربها التنموية اتجهت نحو تحسين جودة التعليم لكن السؤال المطروح عندنا بالمغرب . فهل فشلنا في تطوير تعليمنا؟، وما هي أسباب ذلك؟، هل بسبب نقص الدعم المالي؟ المشتغلون بمجال التعليم، يؤكدون أنه ليس لتراجعنا تعليمياً علاقة بالشق المالي اذا فأين يكمن الخلل؟.

✚ خلق منظومة وطنية للتربية والتكوين محورها المُتعلّم، وقائمة على تعزيز وتوسيع مسؤولية الفاعلين وتقوية قدراتهم وتحفيزهم، وهادفة إلى إعداد مواطنٍ فاعل في دينامية التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

✚ تشغيل الشباب حاملي الشهادات عن طريق الدعم الفلاحي في المجال القروي، وتشجيع خلق تعاونيات ومقاولات فلاحية ودعمها في مختلف الأنشطة مع مراعاة خصوصية كل مجال قروي.

✚ اعتماد التدابير والاجراءات المشجعة للمقاولة ومحيطها والعمل على تيسير توطين الأنشطة المنتجة للثروة والشغل.

✚ ضمان تنمية متوازنة ومنصفة، تضمن الكرامة للجميع وتوفير الدخل وفرص الشغل، وتساهم في الاطمئنان والاستقرار..

✚ توظيف طاقات الشباب المتخرج من التكوين المهني في خلق المقاولات الصغرى والمتوسطة للتشغيل الذاتي، مما يساهم في التنمية المحلية .

✚ استرجاع الثقة في العمل المرتبط بالقطاع الخاص من جانب الشباب للتعامل معه بطريقة ايجابية، الشيء الذي يؤدي إلى العمل المستدام، ويساهم في توسيع قاعدة المنتجين.

✚ الإقدام من المؤسسات العمومية والخاصة على القيام بعمليات ومبادرات وطنية كبرى لتشغيل الشباب في القطاعات الاجتماعية خاصة في مجال التربية والتكوين ومحو الأمية مع العجز الواضح في الموارد البشرية المكونة.

✚ توظيف الإمكانيات المحلية التي تتوفر عليها كل جهة وإقليم وتحويلها إلى ثروات حقيقية من خلال تأطير الشباب المحلي عن طريق جمعيات وتعاونيات خدماتية إنتاجية خاصة في مجال السياحة والفلاحة والبيئة.

✚ إيجاد أسواق دائمة للمنتوجات ذات الطابع الاجتماعي التي ينبغي تجويدها وزيادتها، وتوطين المشاريع الإنتاجية الاستراتيجية في الجهات المهمشة والتي توجد خارج المجالات التقليدية للثروة والإنتاج، بما يتلاءم مع إمكانيات وواقع وموارد طبيعية وسياحية وثقافية لكل جهة أو مجال ترابي محلي.

✚ تحسين تنافسية الاقتصاد الوطني، وذلك بوضع تحفيزات جهوية ومحلية لإعادة توجيه الاستثمار العمومي والخاص في جميع المجالات الجغرافية بالجهات والجماعات وتوجيه الاستثمارات إلى القطاعات المنتجة للثروة والمشغلة،

✚ تحسين الخدمات الاجتماعية بالعالم القروي لتوطين ساكنة العالم القروي. وتشجيعها على البقاء والعمل في الانتاج الفلاحي.

✚ خلق بنك للاستثمار على الصعيد الجهوي لتمويل المقاولات المحلية ومواكبة استثمارات الشباب والمقاولات النسائية.

✚ تشجيع ثقافة المبادرة الحرة وتحسين مناخ الأعمال للمستثمرين الشباب.

✚ ضمان ولوج الساكنة إلى خدمات صحية وتسهيل ولوج الجميع للخدمات الاستشفائية الجادة في إطار الكرامة الإنسانية وتعميم التغطية الصحية والحماية الاجتماعية.

✚ بناء المراكز الصحية للقرب في الأحياء لأنه يوجد مركز صحي واحد فقط لكل 42 ألف مغربي وهذا يدل على النقص الحاد في هذه المراكز الصحية، أما آلاف المراكز الصحية الموجودة بالوسطين الحضري والقروي فهي تعاني من نقص كبير في التجهيزات والأطر الطبية والإدارية.

✚ إيجاد حل لمشكل إرتفاع أسعار الأدوية بالمغرب ارتقاءً خياليًا، إذ أن أثمان الأدوية في الصيدليات المغربية المتوفرة، تزيد عن مثيلاتها في كل من تونس بنسبة 20%، وفي فرنسا بنسبة 70%، وقد تتضاعف الأثمان

إلى 600% في حالة الأدوية المطلوبة لبعض الأمراض المزمنة والخطيرة في ظل عدم تعميم التغطية الصحية.

ضبط النمو الحضري التوسع العمراني في المدن الكبيرة وتحسين الخدمات العامة وتنزيل سياسة المدينة بمفهومها الحضاري والثقافي وليس العمراني فقط.

الرفع من نجاعة المؤسسات، وتغيير العقليات لدى المسؤولين. فالقطاع العام يحتاج، دون تأخير، إلى ثورة حقيقية ثلاثية الأبعاد: ثورة في التبسيط، وثورة في النجاعة، وثورة في التخليق. إذ من الضروري تغيير وتحديث أساليب العمل، والتخلي بالاجتهاد والابتكار في التدبير العمومي.

بناء مغرب الأمل والمساواة للجميع. مغرب لا مكان فيه للتفاوتات الصارخة، ولا للتصرفات المحبطة، ولا لمظاهر الريع، وإهدار الوقت والطاقات.

وضع السياسات العمومية من منظور المدى البعيد لضمان نجاعتها، وضرورة ملاءمتها لتستجيب لانشغالات المواطنين حسب حاجيات وخصوصيات كل منطقة.

ضمان فعالية حقوق الإنسان والجيل الجديد لحقوق الإنسان، ولاسيما الحقوق الاجتماعية والثقافية والبيئية، والحقوق الفئوية (الأطفال المسنين والأشخاص في وضعية إعاقة).

خلق آليات دعم الدولة للجماعات الترابية وكذا آليات التضامن بين هذه الجماعات من أجل ضمان ولوج منصف وعادل للخدمات الاجتماعية وتحسين تكافؤ الفرص فيما يخص الصحة والتعليم والحركية والشغل والبنيات التحتية.

بناء أسس إدارة ناجعة، تكون في خدمة المواطنين والصالح العام، وتحفز على الاستثمار، وتدفع بالتنمية.

إرساء قضاء منصف وعادل وفعال.

تحسين جاذبية المجال الترابي للجهة وتقوية تنافسيته الاقتصادية.

تحقيق الاستعمال الأمثل للموارد الطبيعية وتنميتها والحفاظ عليها.

إعادة النظر والتفكير في كيفية تدبير الشأن العام وتدبير المؤسسات وفي أسلوب الحكم المحلي والجهوي، وإيجاد طرق أكثر ديموقراطية وأكثر عدلا في توزيع الثروة وتكافؤ الفرص بين جميع الفاعلين وبين جميع المواطنين.

تفعيل ما جاء في الخطاب الملكي حول ضرورة النخب السياسية بعملية التقييم وإنتاج أفكار وبدائل لدعم السياسات الاقتصادية ببلادنا من خلال ما ينجز من تقارير محلية ودولية لتجعل منها مصدر إنتاج اقتراحات وأفكار وبرنامجا لان بعض الأحزاب تحولت إلى هياكل انتخابية وهي عملية كرسها الدستور في فصله 47 وذلك لتمكين الأحزاب السياسية من الاجتهاد لقيادة الحكومة في إطار تكافؤ الفرص.

اعتماد سياسة وطنية جديدة في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامن الاجتماعي تنطلق من إصلاح الإطارات القانونية والتنظيمية وأنماط الحكامة المتبعة في القطاع.

بلورة وتنفيذ سياسات اجتماعية تهدف إلى تقليص الفوارق الاجتماعية في المدن والمجالية في الجهات، وتقوية تكافؤ الفرص بين كل المواطنين.

تطبيق المبدأ الدستوري في عملية ربط المسؤولية بالمحاسبة واعتماد منظومة حقوقية متقدمة تحقق العدالة في التنمية للجميع، وتكريس الثوابت والمقومات للمواطنة الصادقة، في منظومة متوازنة بين الحقوق والواجبات.

إقرار المساواة في جميع المجالات للمرأة. وجعل الديمقراطية التمثيلية والديمقراطية التشاركية الإطار الأمثل للعمل السياسي والتنموي.

دور البرلمان السياسي كمثل للأمة والقيام بدوره التشريعي ودوره في المراقبة الحكومية ودوره في تقييم السياسات العمومية.

ضرورة خلق بيئة تَضْمَن المنافسة السليمة وتُقنن الممارسات الربعية والامتيازات، من أجل تحفيز الاستثمار المنتج والناجع وتقليص الفوارق الاجتماعية بين شخص يشتكي من بطنه من شدة الجوع وآخر يشتكي من بطنه من ألم التخمة.

إجراء تحوُّل هيكلي للاقتصاد يُدمج القطاع غير المنظَّم ويرتكز على روح المبادرة والابتكار ويرمي إلى تحقيق الإقلاع الصناعي من جهة أخرى.

استقلالية النساء بأن يكنَّ فاعلاتٍ في مجال التنمية ويمارسن حقوقهن بما يكفل مشاركة كاملة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.

عالم قروي مندمج، يحظى بالثمين، ويتسم بالجابية، ومرتبط بمحيطه.

تضامنٌ مُنظَّم يهدف إلى تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية ويُمكن من حماية اجتماعية شاملة يساهم في تمويلها المواطنون والمواطنات بكيفية عادلة.

ضرورة توفير رأسمال طبيعي يحظى بالحماية والتمثين على نحوٍ مستدامٍ من أجل تعزيز النمو المطرد.

يؤكد على دولة الحق والقانون ضامنة للصالح العام، وفق مقاربة ترايبية للعمل العمومي تقوم على التجانس والشفافية والنجاعة والتقييم المُمنهج.

مأسسة الحوار الاجتماعي وتعزيز المفاوضات والاتفاقيات الجماعية، وألوية إقامة عقد اجتماعي جديد من أجل صعود مجتمعي منصف ومستدام.

التنمية الجهوية والحكامة الترابية: رافعة لتحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية ومرتكز أساسي للنموذج التنموي الجديد.

تحسين تنافسية الاقتصاد الوطني، وذلك بوضع تحفيزات جهوية ومحلية لإعادة توجيه الاستثمار العمومي والخاص في جميع المجالات الجغرافية بالجهات وتوجيه الاستثمارات إلى القطاعات المنتجة والمصدرة.

دعم برنامج العالم القروي لخلق جاذبية جديدة ونموذج جديد بالعالم القروي لتكوين الطبقة الوسطى كما أعلن عن ذلك صاحب الجلالة مع الاهتمام بالمناطق الجبلية، التي ينبغي تحويل إمكاناتها الكبيرة والغنية إلى ثروات مالية وقيم مضافة في إطار الاستثمارات الجهوية والمحلية.

التركيز في العمل التنموي على العمليات الاستباقية والرؤية الاستراتيجية الطويلة القصيرة المدى والطويلة تقاديا لردود الفعل السلبية التي قد تحدث من المجتمع.

وضع مناخ اقتصادي واجتماعي وثقافي سليم جاذب للاستثمار المحلي والأجنبي.

تشجيع المقاولات الصغرى والمتوسطة وذلك بوضع إطار قانوني خاص بهذه المقاولات مع تحفيزات مالية وضرورية.

لتحقيق تسير ناجح وفعال يرى المنتدى شرط مستوى تعليمي جامعي في تسير الجماعات الترابية.

التجاوب الفعال والسريع مع قضايا المجتمع المدني.

في الختام، نؤكد أن إشراك الكفاءات ومختلف هيئات المجتمع المدني، سواء في صياغة النموذج التنموي الجديد أو في تنزيل مضامينه أو في عقد لقاءات وطنية ودولية ترسم معالمه، كل هذه العوامل لن تكون مجدية في ظهور أولى بوادر نجاح النموذج ما لم يتم تغليب المصلحة العامة للوطن على المصالح الخاصة لكل جهة على حدة، ووجب أيضا تجاوز الخلافات التي تعرفها الهيئات الحزبية فيما بينها؛ بل أن تتجاوز الخلافات داخل أحزابها، التي تنعكس سلبيا على أداء الأحزاب السياسية داخل النسق السياسي العام للبلاد... وما لم تتم تلك المصالحة فإن النموذج التنموي سيظل عاجزا عن تحقيق العدالة المجالية بنموذج مغربي خالص يستجيب لمتطلبات المواطنين من خدمات المرفق العمومي وتحسين جودته وخلق فرص للشغل.. وفي النهاية، يجب أن لا ننسى ربط المسؤولية بالمحاسبة؛ لأنها الكفيلة بردع كل تجاوز للمسؤولين، وذلك ما جاء في خطاب جلالة الملك في ذكرى ثورة الملك والشعب ليوم 20 غشت 2019 "كما نريد أن يكون عماد المرحلة الجديدة، التي حددنا معالمها في خطاب العرش الأخير: مرحلة المسؤولية والإقلاع الشامل."

أخيرا وليس آخرا، فإن نجاح أية عملية تنموية تتطلب إسهام وإشراك المواطنين، من خلال الإنصات لمشاكلهم ومحاولة إيجاد طرق التواصل البديلة بين المؤسسات والمواطنين وإعادة الثقة فيما بينهما لأجل إطلاق حوار وطني جاد وموضوعي.

عن: المنتدى المغربي للشباب والعدالة الاجتماعية

الهاتف: 0661691222

البريد الإلكتروني: [forum.mjjs@gmail.com](mailto:forum.mjjs@gmail.com)